

للجهر فيما تجتبه به والاخذت فيما يجهر به لم يطلك
صلاة لكنه تارك للسنة الا فيما حكى عن بعض
اصحاب مالك انه ان تعد بطلت صلاته واختلفوا
في المنفرد هل يجب له الجهر في موضع الجهر قال
مالك والثافعي يجب والمشهور عن احمد
لا يجب وثاك ابو حنيفة هو بالجوار ان شا
جهر واسمع نفسه وان شارفع صوته وان شاخفت
فصل واجمعوا على ان الركوع والسجود
فرضان في الصلاة وان الاحتاجتي ببلغ كناه
ركبته مشروع فيه وانه بين له التكبير الا
ما حكى عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز
انهما قال الاكبر الا عند الاقتراح واختلفوا في
الطائفة في الركوع والسجود فقال ابو حنيفة
لا يجب بل في سنة وقال مالك والثافعي
واحمد فرض كالركوع والسجود واجمعوا على
انه اذا ركع فالسنة وضع يده على ركبته
والسبح في الركوع سنة وقال احمد هو واجب
في الركوع والسجود مرة واحدة وكذلك التسبيح
والدعاء بين السجودتين ان تركه عنك فاسيا لا يبطل
والسنة ان يسبح ثلاثا بالاتفاق وعن الثوري
الامام يسبح خمسا ليتمكن المأموم من التسبيح خلفه

ثلاثا

ثلاثا **فصل** والرفع من الركوع والاعتدال
فيه واجب عند الثافعي واحمد والمشهور للمعول
عليه من مذهب مالك وقال ابو حنيفة لا يجب
بل يجزيه ان يخط من الركوع الى السجود مع الكراهة
والسنة ان يقول مع الرفع سمع الله لمن حمد
ربنا لك الحمد يلع السموات ويلع الارض ويلع
ما سببت من شيء بعد ما ما كان او ما هو ما او
منفردا عند الثافعي وقال الثلاثة لا يزيد
الامام على قوله سمع الله لمن حمد ولا المأموم
على قوله ربنا لك الحمد وقال مالك بالزيادة
في حق المنفرد **فصل** واتفقوا على ان السجود
على سبع اعضاء مشروع وهي الركبتان والبدان
واطراف اصابع الرجلين واختلفوا في الفرض
من ذلك فقال ابو حنيفة جهته وانه وقال
الثافعي رضي الله عنه بوجوب الجهة فولا واحدا
وفي باقي الاعضاء قولان اظهرهما يجب وهو المشهور
من مذهب احمد الا الانف فان فيه خلافا في
مذهبه واختلفت الرواية عن مالك فزوي
ابن القاسم ان الفرض يتعلق بالجهة والانف
فان اخل به اعاد في الوقت استجابا وان خرج
الوقت لم يعد واختلفوا في سجد على كور عمامته